

# التعريف والنقد

## الدبلوماسية

ألفه مأمون الحموي

الدكتور في العلوم السياسية وفي التاريخ

طبع هذا الكتاب في دمشق سنة ١٩٤٧ . طبعاً متقناً على ورق صقيل

وهو يقع في ما يقرب من ثلاث مئة وخمسين صفحة .

ختم المؤلف كتابه بكلمة جاء فيها: « ٠٠٠ أكثر الكتب التي تعالج موضوع الدبلوماسية تكاد المعلومات التي تدلي بها في صدد بحث من الأبحاث تكون هي نفسها . ولذا يعسر على المؤلف في الدبلوماسية أن يأتي بشيء جديد يزيد على ما جمع في المؤلفات الضخمة في هذا الموضوع ، وأصبح العمل التأليفي فيه مقيداً وانحصر عمل المؤلف الشخصي في كيفية عرض المواد ، وإيضاح ما غمض ، وتفصيل ما أجل ، وإكمال ما نقص ، وإدخال ما تجدد منها ، وإبداء مطالعته في النقاط التي لا تزال بحاجة للدراسة . »

وهذه كلمة متواضعة ، ولكنها كلمة حق ؛ فهذا الموضوع وأمثاله من الموضوعات - وهي كثيرة - يقوم جهد المؤلف فيها على حسن تنسيقها ، وجودة عرضها وأدائها . وقد وفق المؤلف في عمله توفيقاً مشكوراً ، فزين خزائن الكتب العربية الشامية بموضوع كان في العهد الأخير غريباً عنها ، وكانت هي في حاجة إليه . وإذا كان الأستاذ الحموي قصر عمله في كتابه على : « عرض المواد » أحياناً عرض الناقل فرأى مع من يرى أن مدرسة « ما كياثلي » قد شاخت وانها لا تماشى روح هذا العصر . ونقد من يقول بغير ذلك . على حين ان السياسة اليوم اذا هي اختلفت عنها بالأمس فذاك أن الكذب والخداع والريذة والخيانة

كان شيئاً مستتراً فأصبح ظاهراً مفضحاً ، فسياسة أوربه وأميركه سياسة « الأمير » لا تخشى عار الرذيلة ولا تؤمن بفضيلة بل تقوم على الكذب والخداع المفضح ، وليس يؤمن بالفضيلة ويدعو لها الا الضعفاء البلهاء أمثالنا - نحن العرب - وما يوم فلسطين يبعيد . وصدق موسوليني اذ يقول : « ان عقيدة « ما كيافتي » هي اليوم حية اكثر منها منذ اربعة قرون » .

فقد كاد يكون أحياناً داعياً ونذيراً اذ يقول : « فعلى المسؤولين اذن أن يستوحوا مصلحة الدولة لا العواطف الشخصية او الرأي العام . فالرأي العام جاهل لا يستطيع دائماً معرفة صالحه ، وتكونه غالباً فئة محدودة من الناس . وعدم اتباع هذه الخطة يعود بالسياسة الى القرون الاستبدادية الماضية ، حين كان الوزراء يمشون مع رغبات الملك وشهواته ويستغلونها ، فأصبحوا الآن يمشون مع رغبات الشعب وشهواته ويستغلونها . هذه الرغبات والشهوات التي لا تنطبق دائماً على مصالح الشعب . فرجل الدولة الذي يعمل فقط على اكتساب رضاء الرأي العام - كيفما كان - ليحتفظ بمركزه ، لا يكون أشرف من سلفه الذي كان يعمل على اكتساب رضاء محظيات الملك ليحتفظ بمركزه » .

ثم يكون صادقاً وصریحاً اذ ينعي على رؤساء الدول العربية وحكوماتها ووزرائها هذا الشغف بالألقاب « الفخامة » و « الدولة » و « المعالي » وغيرها مما رافق عصور الانحطاط .

والمؤلف اذ يشابع الذين يخطئون من : « يعتقد بان فن الدبلوماسية هو المهارة في الكذب والخداع والبراعة في الخيلة » يريد ان لا : « يفهم من الاستقامة وتجنب الكذب السذاجة و ( طيبة القلب ) ، قلنا بل البلاهة التي وقعت فيها الحكومات العربية - باسم الاستقلال والسياسة العليا ! - » اذ دفعت خمسة واربعين مليون ليرة سورية الى هيئة قامت بجمع اليهود في اوربة ويجاد مؤسسات خاصة لهم ، لا عاشتهم وتدريبهم على استعمار فلسطين ثم نقلهم اليها » حاشية الصفحة ال ٥٧ .

وقد وفق المؤلف في ترجمة بعض الألفاظ ، وتناول بعض المصطلحات والاستعمالات بالنقد فأصاب في البعض ، وأخطأ - في رأينا - في البعض الآخر . من ذلك : انه ترجم Inviolabilité بـ ( الحرمة ) على حين سبق لغيره ان ترجمها بـ « الوقاية » أو « بالمناعة » أو بـ « عدم الانتهاك » أو بـ « الصيانة » والحرمة في الوطن الذي استعملها المؤلف خير من سائر الألفاظ التي ذكرناها .

وانتقد ترجمة Fédération بـ « دولة تعاهدية » أو « الدولة المتحدة » وفضل عليها « الدولة الاتحادية » وهو تفضيل نراه في محله . ورأى ان ترجمه Confédération d'états بـ « الدولة المجتمعة » أو « الدول المتعاهدة » أو « الدول المتآلفة » « لاتدل على المعنى الدقيق لتلك الكلمة » ورأى ان ترجمه بـ « جامعة الدول » وليست هذه الترجمة التي يراها بالترجمة الموافقة . ذلك ان لا نرى فرقاً لغوياً كبيراً بين « الدول المجتمعة » و « جامعة الدول » ثم ان لفظة « الجامعة » لا تدخل من بنضوي تحت لوائها في عداد « الدول المركبة » التي يدور البحث عليها . هذا اذا لم نقل ان لفظة « الجامعة » بعد قيام « الجامعة العربية » أصبحت تنصرف من حيث الاستعمال الى الدول المتنازعة المتشاكسة المتخاصمة المتعادية ! . . . ونرى ان الأفضل ان يطلق على Confédération d'états « الدولة الائتلافية » في مقابلة « الدولة الاتحادية » .

وترجم Routine بـ « الرتيب » وقد سبق أن ترجموا لفظة Monotone بـ « الرتيب » وقد شاعت وعمت فليس من المستحسن ان يشرك معنا معنى آخر . ونرى رأياً - لا نجزم به - بل نعرضه للمناقشة ان ال Routine أقرب ان ترجم بـ « الشنشة » منها بـ « الرتيب » .

نقول هذا ونعترف ان الألفاظ قل أن ترجم ترجمة تفيد معنى الكلمة المترجمة افادة جامعة مانعة ، بل ان هذه الموافقة قل أن تكون بين الاسم والمسمى في اللغة الأصلية نفسها . وان تشدد المؤلف الذي يكثر من اظهاره في وجوب

ترجمة اللفظة الأجنبية، بلفظة عربية مطابقة كل المطابقة لا يسايره كثيراً في ما يختاره من الألفاظ ولا في ما يوافق عليه منها. والمعروف ان النسبة اللغوية تنصل بأدنى سبب، والأستعمال علينا ان نستعمل أكثر الألفاظ في ما نستعملها له. وهذا عام في جميع اللغات.

وأطلق على Archives « مستودع الوثائق والاضبارات » أو « دائرة محفوظات الوثائق » وانتقد استعمال « السجلات » كما سماها بعضهم، ولم يرض لها « خزائن الأوراق » ولا « قسم المحفوظات » كما تسميها وزارة الخارجية المصرية، « لأن هذا الاستعمال ليس ذا معنى محدد ». قلنا وعلله أصلح لو أطلق عليها « ديوان الوثائق » أو « قلم الوثائق » وخير منها « دائرة الوثائق » من غير هذه (المحفوظات) التي لا تزيد في المعنى، وتثقل في اللفظ. قال: « أما Archiviste فقد سماه العرب في القرون الوسطى بـ « الخازن »: صبح الأعشى - ويسميه الاصطلاح المصري بـ « رئيس المحفوظات » وبـ « أمين المحفوظات ». قلنا: اذا لم يحتفظ لـ « Archiviste » باللفظ العربي الذي أشار اليه الأستاذ الحموي، فمن الجري على مصطلح العرب أن يقال له: « أمين الوثائق » أو « صاحب الوثائق ».

وأخذ على مصر أنها تترجم Chargé d'affaires ad interim « القائم بالأعمال بالنيابة » ويرى ان تترجم بـ « القائم بالأعمال بالوكالة » لأن الوكالة عكس الاصل، ولا نرى الانتقاد وجيهاً. فالوكالة والنيابة يتعاقبان، ولا استعمال كل منهما وجه. ومصر لا تعدل عن مصطلحاتها - ولو كانت على خطأ - لتجاري سائر الأقطار العربية، فكيف اذا كانت على صواب، فاذا كان من رغبة في توحيد المصطلحات فمن الرأي متابعتها في ما هي على صواب فيه، او في ما ليست فيه على خطأ. على انه من المستحسن حذف الباء فيقال: « القائم بالأعمال نيابة » أو « القائم بالأعمال وكالة » اذا كان لا بد من استعمال الوكالة.

وترجمت مصر Chancellerie بـ « القلم » ويرى المؤلف ان « الديوان »

خيرٌ منها ، وما نحسب ثمة فرقاً يحتاج الى تصحيح . فقد استعمل « القلم » واستعمل « الديوان » لهذا المعنى . والقلم أعرق في العربية من الديوان . ويخالف المؤلف الحكومات العربية في ترجمتها ( Audience ) بـ « المقابلة » ويؤثر عليها « المثل » ولستنا في هذا من رأبه ، ذلك ان في لفظة المثل من معنى التصاغر والتظامن ، ما لا يتفق وآداب العصر الحاضر ، ويخالف الديموقراطية والمساواة اللتين نريد أن نسير نحوهما . ثم ان المثل لم يغنه عن المقابلة ، فقد اضطر ان يقول : « ان مقابلة المثل هي . . » ثم عاد في سياق كلامه الى استعمال المقابلة والمثل معاً ، فاذا أفردهما استعمل المقابلة وحدها .

هذه الألفاظ وأمثالها ، تحتاج في الموازنة بينها والترجيح ، الى مجمع عربي له سلطان على الحكومات العربية ، وهذا شيء لا تريده هذه الحكومات ورؤساؤها ، لأن فيه ما يشعر بتقريب مسافة الخلف بين الشعوب العربية ، وفي ذلك تقليل من عدد الرئاسات والوزارات ، وخطر على أصحابها والمتمتعين بها . ولستنا نوافق المؤلف في قوله ان ما وقع على المائيه سببه نظام الحكم الفردي - فالشعوب لا يصلح أمرها ولا سيما في مبدأ نهضتها وتكوينها وفي العمل على وحدتها الا في ظل الحكم الفردي - هذا وان كنا نوافق في بعض السبب الأول ، وهو اشتراك العسكريين في السياسة الخارجية . وما يؤخذ على المؤلف في لغة كتابه :

استعماله أشغل وأرجع والمجرد منها يغلب في الاستعمال وألفت وصوابها لفت والتأكيد بالذات بدلاً منه بالعين والنفس . في مثل قوله « المعاهدة ذاتها » و « الشيء ذاته » والصواب « المعاهدة عينها » و « الشيء نفسه » واستعماله « بما » للتعليل وهو ما لم يسمع ، ولا وجه له . واستعماله « الصالح » و « الصوايح » بمعنى « المصلحة » و « المصالح » الى أمثال هذه الهفوات التي قل ان يسلم منها كتاب . ولا نرى بدأ من تكرار الشكر والثناء على المؤلف الفاضل .

❦